

## القرار 2692 (2023)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9377، المعقودة في 14 تموز/يوليه 2023

إن مجلس الأمن،

إن يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن هايتي، بما في ذلك القرار 2645 (2022) والقرار 2653 (2022)،

وإن يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدةها،

وإن يشير على وجه الخصوص إلى قراره 2476 (2019)، الذي أنشأ بموجبه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي اعتباراً من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 واستناداً إلى تقرير الأمين العام الصادر في 1 آذار/مارس 2019 (الوثيقة S/2019/198)،

وإن يشير إلى قراره 2653 (2022) الذي وضع تدابير جزائية لمواجهة الخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة من جراء ارتفاع حدة عنف العصابات والأنشطة الإجرامية الأخرى، علاوة على التدفق غير المشروع للأسلحة والتدفقات المالية غير المشروعة، وإن يشير كذلك إلى القرار 2664 (2022) الذي يجب الاستثناء من إجراءات تجميد الأصول المنصوص عليه في الفقرة 10 من القرار 2653،

وإن يدين بشدة تقاوم أعمال العنف والأنشطة الإجرامية وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوض السلام والاستقرار والأمن في هايتي والمنطقة، وذلك يشمل ما ترتكبه الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية من عمليات الاختطاف والعنف الجنسي والجنساني والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وجرائم القتل والإعدام خارج نطاق القضاء وتجنيد الأطفال،

وإن يؤكد أن حكومة هايتي هي المسؤولة في المقام الأول عن التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وعدم المساواة، وعن التواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك هيئات المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص من أجل إيجاد حلولٍ دائمة للتحديات التي تواجهها هايتي حالياً وفي الأجل الطويل، مع مراعاة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية ومأمونة،

وإن يشدد على أن معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في هايتي يتطلب حلولاً سياسية، ويؤكد في هذا الصدد كذلك الحاجة الملحة إلى التشجيع على توسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية



والتوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأنها، بغية إجراء انتخابات حرة ونزيهة تتسم بالمصداقية واستعادة المؤسسات الديمقراطية،

**واند يحيط علما** بالتوقيع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022 على الوثيقة المعنونة "تحقيق توافق وطني من أجل انتخابات شفافة وعملية انتقالية شاملة للجميع"،

**واند يؤكد** من جديد أهمية سيادة القانون واستعادة المؤسسات القضائية العاملة بكفاءة من أجل تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، **واند يلاحظ** الحاجة إلى قيام المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتزويد الجهاز القضائي وقوات الأمن وإدارة السجون في هايتي بالمساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، **واند يكرر تأكيد** إدانته الشديدة لاغتيال رئيس هايتي جوفينيل موييز في 7 تموز/يوليه 2021، **ويحث** حكومة هايتي على محاسبة الجناة في الوقت المناسب،

**واند يكرر تأكيد** أهمية تمكين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من الاضطلاع بدوره في بذل مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى حل بقيادة هايتية وإشراف هايتي لإشراك جميع قطاعات المجتمع الهايتي، ولا سيما الفاعلون السياسيون وهيئات المجتمع المدني والزعماء الدينيين، بما يشمل المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات، دعماً للتوافق في الرأي السياسي، وكذا في الإصلاحات الضرورية لزيادة الدعم الشرطي الاستشاري المقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية، مع مراعاة ضرورة تشجيع مشاركة النساء في هايتي في أنشطتها مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية ومأمونة،

**واند يعرب** عن القلق البالغ من استخدام العنف الجنسي والجنساني الذي يرتكبه أفراد العصابات،

**واند يلاحظ** بقلق بالغ ما تشهده هايتي حالياً من أزمات ما انفكت تحدثها تتفاقم على الصعد السياسي والاقتصادي والأمني وكذا أزمات حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية وأزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد والتغذية، **واند يؤكد من جديد** التزام المجتمع الدولي بمواصلة إسداء الدعم إلى شعب هايتي،

**واند يقر** بأن الكوارث الطبيعية، ومنها الأعاصير والزلازل والفيضانات، وغير ذلك من الظواهر الطبيعية المرتبطة بالآثار السلبية لتغير المناخ، في جملة عوامل أخرى، يمكن أن تؤثر سلباً في الأمن الغذائي وندرة المياه والحالة الإنسانية في هايتي، وقد تؤدي إلى تفاقم مظاهر حالة عدم الاستقرار القائمة،

**واند يشير** إلى أهمية ضمان حماية الأطفال واتخاذ التدابير المناسبة في هذا الصدد انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع، **واند يعرب** عن القلق من خطورة وعدد الحالات المبلغ عنها فيما يتعلق بالانتهاكات والتجاوزات التي تتعرض لها حقوق الإنسان المفروضة للأطفال،

**واند يحث** السلطات الهايتية على خفض حدة العنف بطريقة شاملة وعاجلة، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون، واتخاذ تدابير اجتماعية اقتصادية، وتنفيذ برامج الحد من العنف، ومن ذلك البرامج التي تركز تحديداً على العنف الجنسي والجنساني، وتدابير حماية الأطفال، وإدارة الأسلحة والذخيرة، وتدعيم الآليات الوطنية للمساءلة والحماية، وكذا من خلال أي مبادرات تمكن الجهاز القضائي من أداء مهامه، وعلى استعادة المؤسسات القضائية العاملة بكفاءة،

**واند يسلم** بالترابط القوي القائم بين تهريب الأسلحة والذخيرة إلى هايتي بطرق غير مشروعة وتوسع نطاق سيطرة العصابات على الأراضي وبين استفحال حدة أعمال العنف المسلح، **واند يكرر** من ثم تأكيد الطابع الملح لضرورة حظر نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها إلى جهات من غير الدول

تكون ضالعة في عنف العصابات أو الأنشطة الإجرامية أو تجاوزات حقوق الإنسان في هايتي أو تكون داعمة لها؛ وكذا منع الاتجار بها وتسريبها بطرق غير مشروعة،

**وإن يرحب كذلك** بتوقيع حكومة هايتي على خطة العمل الوطنية لتنفيذ خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030، سعياً إلى التصدي لانتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة، **وإن يدعو** حكومة هايتي إلى الإسراع بتنفيذ خطة العمل الوطنية،

**وإن يقر كذلك** بالحاجة الملحة إلى التصدي لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة إلى هايتي التي تتيح للعصابات المسلحة مزاولة نشاطها وتشكل تهديداً متزايداً لاستقرار البلد، وذلك بسبل من ضمنها إعطاء الأولوية لقطع الصلات القائمة بين الفاعلين السياسيين والاقتصاديين وبين العصابات،

**وإن يرحب** بإنشاء صندوق التبرعات المشترك من أجل المساعدة على إحلال الأمن في هايتي الذي أنشئ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، **وإن يعترف** بالدعم الاستشاري الذي يقدمه المكتب إلى الشرطة الوطنية الهايتية، **وإن يشجع** على الاضطلاع بدور تنسيقي فيما يتعلق بتقديم المساعدة الأمنية الخارجية إلى هايتي من خلال الصندوق المذكور،

**وإن يسلم** بالدور الرئيسي للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجماعة الكاريبية والشركاء الدوليين الآخرين، وإن يدعو المجتمع الدولي إلى أن يظل ملتزماً بجهود هايتي في التغلب على استمرار الجمود السياسي والوضع الأمني، وإن يرحب كذلك بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لزيادة ما توفره من تدريب وتوجيه للشرطة الوطنية الهايتية وتحسين قدرتها العملية، فضلاً عن تشجيع دعم وتمويل الأنشطة المضطلع بها بغية التصدي للتحديات التي تواجهها هايتي على صعد العمل الإنساني، وتحقيق الاستقرار، والإعمار والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود والتنمية المستدامة، بما يشمل قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم،

**وإن يحيط علماً** باجتماع الجهات الهايتية ذات المصلحة في الفترة 11-13 حزيران/يونيه 2023 في كينغستون، جامايكا، باستضافة ووساطة من الجماعة الكاريبية وفريق الشخصيات البارزة، **وإن يرحب** بما تبديه الجماعة والفريق من استعداد متواصل لإسداء المساعدة،

**وإن يعرب** عن استيائه من العراقيل التي تحول دون استفادة الشباب من فرص التعليم والفرص الاقتصادية، **وإن يسلم** بضرورة اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز التعافي البدني والنفسي للناجين منهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، **وإن يؤكد من جديد** ضرورة تعزيز المساعدة الدولية لتوفير فرص الحصول على التعليم وتنمية المهارات مثل التدريب المهني، **ويشدد كذلك** على الدور المركزي والبناء الذي يمكن أن يؤديه الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها،

**وإن يشدد** على ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بفقدان سبل العيش، والأمن الغذائي والتغذية، والأمن الصحي، والنزوح الداخلي، وإمكانية الوصول إلى البنية التحتية الاجتماعية، ويشمل ذلك ما نجم عن الزلزال الذي ضرب غرب هايتي في 6 حزيران/يونيه 2023، **وإن يشدد كذلك** على أن إحراز تقدم في انتعاش هايتي وإعادة إعمارها وبناء قدرتها على الصمود أمر بالغ الأهمية لتحقيق دوام الاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، **وإن يقر في هذا الصدد** بالتعاون المتعدد الوكالات لبلوغ هذه الغاية، وضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً،

**وإن يحيط علماً** بالرسالة المؤرخة 7 حزيران/يونيه 2023 الموجهة إلى الأمين العام من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والمجلس الانتقالي الأعلى لهائيتي التي تجدد النداء المباشر لنشر قوة دولية متخصصة وتقديم المساعدة التقنية للتصدي لعنف العصابات، والذي جرى تكرار تأكيده في رسالة الأمين العام (S/2022/747)، وكذلك بتقرير الأمين العام (الوثيقة S/2023/274) المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2023، الذي يكرر فيه تأكيد طلب حكومة هايتي إنشاء قوة دولية متخصصة لدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية في مكافحة ارتفاع مستويات عنف العصابات وإعادة إرساء الأمن،

**وإن يلاحظ** ببالغ القلق تأثير الحالة الأمنية المتدهورة على بيئة العمل التي حدت بشدة من قدرة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على التنقل داخل بورت - أو - برانس وخارجها، **وإن يلاحظ كذلك** الدور الحاسم الذي يضطلع به المكتب في مواصلة دعم حكومة هايتي وتقديم الدعم الاستراتيجي والاستشاري للشرطة الوطنية الهايتية، وإن يؤكد من جديد المسؤولية الرئيسية للسلطات الهايتية عن حماية المدنيين في جميع أنحاء أراضي البلد،

**وإن يرحب** بقرار الأمين العام القيام بزيارة تضامن إلى هايتي في 1 تموز/يوليه 2023،

1 - **يقرر** أن يمدد، حتى 15 تموز/يوليه 2024، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفقا لقراره 2476 (2019)، برئاسة ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة، ومقتضيات الإبلاغ المحددة في الفقرة 1 من القرار 2645 (2022)؛

2 - **يقرر كذلك** أن تضم وحدة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية، التابعة للمكتب المتكامل، قواما يصل تعداده إلى 70 من المدنيين والأفراد المعارين للعمل كمستشارين لشؤون الشرطة والمؤسسات الإصلاحية، تحت رئاسة مفوض الشرطة التابع للأمم المتحدة وتعزيز دعمها الاستراتيجي والاستشاري لقدرات الشرطة الوطنية الهايتية في مجال التدرّب والتحقيق، **ويشير** إلى الفقرة 2 من القرار 2645 (2022) التي تنص على أن تضم وحدة حقوق الإنسان التابعة للمكتب قدرة مكرسة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تحديد مستشارين في شؤون حماية المرأة، **ويلاحظ** أن هذا القرار ينسجم مع إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي؛

3 - **يطلب** إلى المكتب المتكامل أن يراعي حماية الطفل مراعاة تامة بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات في جميع مراحل تنفيذ ولايته وأن يساعد السلطات في حماية الأطفال، بسبل منها إعطاء الأولوية لإسداء الدعم الاستشاري في شؤون حماية الطفولة؛

4 - **يكرر تأكيد** الحاجة إلى أن يواصل جميع أصحاب المصلحة الهايتيين، بما في ذلك بدعم من المكتب المتكامل، تيسير عملية سياسية بقيادة هايتية وإشراف هايتي للتمكين من تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية، بمشاركة المرأة مشاركة تكون كاملة ومتساوية ومجدية وأمونة وإشراك الشباب والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين عن طريق إجراء حوار وطني شامل بين الهايتيين، **ويطلب كذلك** من جميع الجهات الهايتية ذات المصلحة التعجيل بالتوصل إلى اتفاق بشأن خارطة طريق لإجراء الانتخابات تكون مستدامة ومقبولة على نحو مشترك ومقيدة بجدول زمني محدد؛

5 - **يشجع** المكتب المتكامل على أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية المعنية، ببحث الخيارات الكفيلة بتعزيز قطاع العدالة الجنائية في هايتي من أجل مكافحة الإفلات من العقاب؛

6 - **يحث بشدة** الدول الأعضاء على القيام دون تأخير بحظر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة أو بيعها أو نقلها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول الضالعة في عنف العصابات أو الأنشطة الإجرامية أو انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي أو التي تدعمها، فضلا عن اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمنع الاتجار بها وتسريبها بطرق غير مشروعة، ويعرب عن اعتزازه النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات المناسبة في هذا الصدد فيما يتعلق بتجديد الإجراءات المفروضة بموجب القرار 2653 (2022)؛

7 - **يطلب** بالتعاون فيما بين الدول الأعضاء لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتسريبها، بسبل من ضمنها القيام، داخل أقاليمها، بتفتيش الشحنات المتجهة إلى هايتي، حسب الضرورة وبطريقة تتسق مع القانون الوطني والدولي، وتوفير أحدث المعلومات وتبادلها في الوقت المناسب من أجل كشف مصادر الاتجار غير المشروع وسلاسل الإمداد المتصلة به ومكافحتها؛

8 - **يطلب** إلى المكتب المتكامل أن يتعاون مع لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) وفريق الخبراء التابع لها من أجل تيسير عمل الفريق؛

9 - **يطلب** إلى المكتب المتكامل العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المعنية لدعم السلطات الهايتية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأعددة ذات الصلة وتسريبها وكذلك التدفقات المالية غير المشروعة، وفي تعزيز إدارة الحدود والموانئ ومراقبتها، وتضمين التقدم المحرز في الأعمال ذات الصلة في التقرير المنتظم المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن، **ويطلب كذلك** إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدم إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام، مرة كل ثلاثة أشهر وبالتزامن مع دورة الإبلاغ للمكتب المتكامل، تقريرا يتضمن معلومات مستكملة عن مصادر الأسلحة غير المشروعة والتدفقات المالية والطرق التي تسلكها وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة وتوصياتها؛

10 - **يطلب** إلى المكتب المتكامل تقديم المعلومات المتاحة عن حالات عنف العصابات والأنشطة الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي، التي يجري جمعها تنفيذًا لولاية المكتب، كمرقق لتقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن؛

11 - **يشجع** على مواصلة التعاون الوثيق والتنسيق المكثف بين المكتب المتكامل، وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية بغية مساعدة حكومة هايتي على النهوض بالمسؤولية عن تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة والأمن الغذائي وإحراز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للبلد على المدى البعيد، ويشجع كذلك على تعزيز التواصل العام فيما يتعلق بالمهام والأدوار المحددة الموكلة إلى المكتب؛

12 - **يشجع** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والكيانات الأخرى على المساهمة في صندوق التبرعات المشترك من أجل المساعدة على إحلال الأمن في هايتي بغية دعم المساعدة الدولية المنسقة، **ويشجع** كذلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية القادرة على مواصلة مساندة هايتي في ميادين بناء القدرات والدعم التقني وتدريب السلطات الوطنية المكلفة بالجمازك ومراقبة الحدود وغيرها من السلطات المعنية على أن تقوم بذلك؛

- 13 - **يكرر تأكيد** أهمية مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المعنية في دعم الجهود المبذولة في مكافحة العصابات المسلحة وتعزيز أمن الموانئ وتحسين تحصيل الإيرادات الجمركية وتقليص التدفقات المالية غير المشروعة، ويكرر كذلك تأكيد أهمية ضمان تقديم تبرعات مالية لدعم هذه الجهود؛
- 14 - **يطلب** قيام المكتب المتكامل بتعزيز قدرات الدعم والأمن لتمكين الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة التابعين له من التنقل بأمان وتنفيذ الولاية بفعالية؛
- 15 - **يشدد** على أهمية السماح لجميع الأشخاص المحتاجين بالاستفادة من المساعدة الإنسانية بشكل كامل ومأمون وسريع ودون عوائق، وتوفير كامل الحماية والسلامة والأمن للعاملين في المجال الطبي والإنساني وأصولهم؛
- 16 - **يحث** جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الجهات القادرة على التأثير في الجماعات المسلحة، على العمل من أجل وقف إغلاق منافذ الطرق اللازمة لتوريد البضائع إلى الأسواق المحلية والوصول إليها وإتلاف مصادر الأغذية، بما في ذلك المحاصيل والماشية، فضلا عن الإمدادات الطبية والإنسانية؛
- 17 - **يشجع** الدول الأعضاء، بما فيها بلدان المنطقة، على تقديم الدعم الأمني للشرطة الوطنية الهايتية استجابة للنداء الموجه من رئيس وزراء هايتي والأمين العام، بما في ذلك عن طريق نشر قوة متخصصة، بعد التشاور مع أصحاب المصلحة الهايتيين؛
- 18 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا خطيا إلى مجلس الأمن، بالتشاور مع هايتي، في غضون 30 يوما، يحدد فيه النطاق الكامل لخيارات الدعم التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لتحسين الحالة الأمنية، بما في ذلك، تمثيلا لاحتصاراً، توفير الدعم لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة وتسريبها، أو تقديم التدريب الإضافي للشرطة الوطنية الهايتية، أو تقديم الدعم لقوة متعددة الجنسيات غير تابعة للأمم المتحدة، أو عملية محتملة لحفظ السلام، في سياق دعم التسوية السياسية في هايتي؛
- 19 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.